S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3270
27 August 1993

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السبعين بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الجمعة، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، الساعة ١٥/١٥

الرئيسة:	السيدة ألبرايت	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	جيبوتي	السيد علهاي
	الرأس الأخضر	السيد جيسس
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	فرنسا	السيد مريميه
	فنزويلا	السيد أريثا
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد رتشاردسن
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	هنغاريا	السيد مولنار
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في كمبوديا

تقرير إضافي للأمين العام عملا بالفقرة ٧ من القرار ٨٤٠ (١٩٩٣) (S/26360)

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس نسخ مصورة للتقرير الاضافي المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٧ من القرار ٨٤٠ (١٩٩٣). وهذا التقرير سيصدر تحت الرمز S/26360.

معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/26362 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه، وما لم أسمع اعتراضا سأطرح مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/26362 للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين، فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. ومن ثم يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع باعتباره القرار ٨٦٠ (١٩٩٣).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): منذ الانتخابات التي أجريت في شهر أيار/مايو الماضي، ظلت الحالة في كمبوديا، بشكل عام، مستقرة إلى حد ما. فالأطراف المعنية في كمبوديا، تحت قيادى الأمير سيهانوك، تعاونت في تشكيل إدارة مشتركة مؤقتة، كما تقوم الجمعية التأسيسية بوضع دستور جديد. ونحن نرحب بهذه التطورات جميعا.

إن الصين، بوصفها موقعة على اتفاقات باريس، كرست جهودها دائما للتسوية السياسية الشاملة للمسألة الكمبودية، وأيدت الأمير سيهانوك في مساعيه من أجل تحقيق الاستقلال والسلم والمصالحة الوطنية في كمبوديا. وفي الظروف الحالية، ينبغي زيادة التأكيد على دور الأمير سيهانوك وجعله أكثر فعالية. ويرى الوفد الصيني أن الحل النهائي للمسألة الكمبودية يقع على عاتق الشعب الكمبودي نفسه، وقد أثبتت الممارسة أنه لن يكون من الممكن حل المسألة الكمبودية إلا بالاعتماد على الشعب الكمبودي نفسه، في جهوده التماسا لمصالحة وطنية حقيقية عن طريق الحوار والتشاور. ولا ينبغي لأية قوى خارجية أن تتدخل في الشؤون الداخلية لكمبوديا، وينبغي أن يكون سعي المجتمع الدولي مواتيا لتحقيق هدف إقامة كمبوديا مستقلة سلمية متحدة وموحدة الأراضي.

منذ إنشاء سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا أنجز الأمين العام والسلطة والعاملون بها قدرا عظيما من العمل. إن جهودهم الايجابية تستحق تقديرنا. وفي الوقت الحالي، أنجزت السلطة أساسا مهمتها، وبدأ بالفعل انسحابها، ويأمل الوفد الصيني أن تكمل السلطة انسحابها بسرعة وفقا لخطة الانسحاب التي وافق عليها مجلس الأمن، وبما يتماشى مع اتفاقات باريس وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفيما يتعلق بترتيبات أنشطة الأمم المتحدة في كمبوديا فيما بعد السلطة، نرى أن القرار ينبغي أن يستند إلى أحكام اتفاقات باريس وآراء وطلبات الأمير سيهانوك والحكومة الكمبودية.

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن اليابان تعرب عن ارتياحها العميق لأن سلطة الأمم المتحدة في كمبوديا حققت حتى الآن نجاحا غير عادي في الاضطلاع بمسؤولياتها، وأعتقد أنها ستكون مثالا طيبا لعمليات حفظ السلام التي ستضطلع بها الأمم المتحدة في المستقبل.

ومع أن الحالة في كمبوديا سلمية بشكل عام، تثير انزعاجنا الأنباء الواردة عن القتال الدائر في مقاطعة بانتي مينتشي بين الجيش الوطني لكمبوتشيا الديمقراطية والقوات المسلحة الكمبودية. واليابان تؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى ضمان أمن وسلامة أفراد السلطة، وتأمل أن تبذل الادارة المشتركة المؤقتة والحكومة الكمبودية الجديدة كل جهد ممكن لتسهيل انسحابهم الآمن والمنظم، وفقا للخطة التي وضعها الأمين العام.

لقد حان الوقت الآن لينظر المجتمع الدولي في أفضل الطرق التي يمكن أن يدعم بها جهود الشعب الكمبودي لبناء مستقبل مستقر وسلمي بمجرد انتهاء مهمة السلطة. وينبغي أن يولى الاهتمام الآن إلى إعادة تأهيل وتعمير البلد الذي مزقته الحرب.

ستترأس اليابان اجتماعا للجنة الدولية المعنية بإعادة بناء كمبوديا يومي ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر في باريس، وهي تأمل أن ترى الاجتماع ناجحا، بالمشاركة والدعم النشطين للبلدان المعنية. والواقع أن هذا الاجتماع سيعد مثالا لتدابير بناء الثقة في فترة ما بعد الصراع، كما أكد عليها الأمين العام في "خطة للسلام" التي أعدها.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن التطورات التي وقعت في الحالة في كمبوديا مصدر ارتياح لبلادي وسبب حقيقي للافتخار بمنظمتنا. إن الحقيقة الثابتة الآن أن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا نجحت نجاحا كاملا، ولا تبقى سوى مراحل قصيرة قليلة قبل أن تستعيد كمبوديا سيادتها الكاملة، في أعقاب المرحلة الانتقالية المنصوص عليها في اتفاقات باريس.

ومن ثم، يكون الوقت قد حان الآن لأن يستخلص المجتمع الدولي والأمم المتحدة من هذا كل الاستنتاجات الضرورية. فكمبوديا، كما هو واضح، ستظل بحاجة إلى مساعدة. والواقع، أن هذا هو هدف الاجتماع الأول للجنة الدولية المعنية بإعادة بناء كمبوديا، المقرر عقده في الأيام المقبلة في باريس. وسيكون للأمم المتحدة أيضا دور تقوم به في هذا المجال. ولكن هذا لا يمكن القيام به إلا بناء على طلب من الحكومة الكمبودية الجديدة المقرر إقامتها في أيلول/سبتمبر. وسيكون على مجلسنا عندئذ أن ينظر في كيفية مواجهة هذا التوقع. ولذلك ينبغي أن يكون فحوى قرار مقبل يسجل، في الوقت نفسه، ما قامت به الأمم المتحدة طوال الشهور الثمانية عشر الماضية في كمبوديا.

فيما يتعلق بالقرار الفني الخالص الذي اتخذناه توا، فإنه، في رأي وفد بلادي، يضيف شرحا مفيدا للشروط المطلوب توافرها لإكمال دور الأمم المتحدة السياسي، والاحتفاظ، لأسباب عملية، بوجود عسكري باق في كمبوديا حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد رتشاردسن (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن القرار الذي اتخذناه توا فني الطابع أساسا: لتأكيد استمرار ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا إلى أن تشكل حكومة جديدة وفقا لاتفاقات باريس، وللموافقة بشكل رسمي على الترتيبات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٥ تموز/يوليه، لانسحاب السلطة.

لكننا، بإصدار هذا القرار، نقترب من إكمال واحد من أهم مساعي حفظ السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة، وإنني أشارك سفير فرنسا والآخرين في تهنئته السلطة بحرارة على العمل الممتاز الذي قامت به.

إننا نتطلع إلى الانهاء الكامل للولاية خلال الشهر القادم بعد تشكيل الحكومة الجديدة التي تمثل إرادة الشعب الكمبودي. وننتظر أن تقوم الجمعية التأسيسية التي شكلت نتيجة للانتخابات التي أجريت في أيار/مايو، باستكمال وضع دستور جديد للبلاد بأسرع وقت ممكن وفقا لأحكام اتفاقات باريس حتى تسمح بهذا.

إن شعب كمبوديا مازال يواجه تحديات هائلة. وإنها لمسألة تبعث على الارتياح لدى حكومة بلادي أن موظفين بريطانيين قد شاركوا في عمل سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. وإننا تمكنا من المساعدة لحد الآن في إعادة بناء كمبوديا. ولكننا نقترب بسرعة من النقطة التي سيتعين فيها على شعب كمبوديا أن يتحمل مسؤولية حكم بلاده بنفسه، وإعادة إعمارها، وتوطيد السلم والأمن فيها. وبموجب أحكام هذا القرار، فإن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ستُسحب بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا لمقترحات الأمين العام وبما يتسق وأحكام اتفاقات باريس.

إن الأمين العام وممثله الخاص يستحقان التهنئة على الطريقة التي يجري بها انهاء هذه العملية الضخمة في موعدها، وقد أكملت مهمتها. وبهذا تكون السلطة الانتقالية للأمم المتحدة نموذجا يحتذى لعمليات صيانة السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة في الحاضر وفي المستقبل.

إن سحب سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا لا يعني أن بامكان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إدارة ظهرهما لكمبوديا، ولكن العلاقات في المستقبل ستكون ذات طابع مختلف وينبغي أن تعتمد على رغبات الحكومة الجديدة لكمبوديا في المقام الأول، وبعد ذلك فقط تعتمد على مقررات الأمم المتحدة. والأفكار الأولى بشأن هذا الموضوع والتي وردت في تقارير الأمين العام، تلقى ترحيب حكومتي.

وإن تركيز المجتمع الدولي في المستقبل ينبغي أن ينصب على إعادة بناء كمبوديا، ونحن نتطلع، كما ذكر من قبل سفير اليابان، إلى المشاركة في اجتماع اللجنة الدولية لإعادة إعمار كمبوديا الذي سيعقد في باريس في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر، والذي سيوفر محفلا لاستعراض التقدم المحرز والنظر في الطريق الماثل أمامنا.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تصويت نيوزيلندا لصالح هذا القرار يؤكد دعمنا لعملية السلام الكمبودية، التي، نأمل جميعا أن تبلغ عما قريب نتيجة نهائية ناجحة.

واتخاذ هذا القرار، وإن كان فنيا في طابعه الأساسي، يشكل مَعلما هاما في جهود الأمم المتحدة لمساعدة كمبوديا في إعادة إقرار حكومة سلمية ومستقرة. ونحن نُقر في القرار الذي اتخذ أن ولاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا قد تم الاضطلاع بها فعلا وستكون قد انتهت فعلا عندما

تتولى الحكومة الجديدة الحكم في الشهر المقبل على أساس الدستور الجديد الذي صاغته الجمعية التأسيسية.

ويلاحظ القرار أيضا أن العنصر العسكري لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا سيظل متواجدا في البلاد حتى الانسحاب النهائي في تشرين الثاني/نوفمبر. ونفهم أن الأمانة العامة ستعقد مناقشات مع الحكومة الكمبودية الجديدة لضمان وضع الترتيبات الملائمة لهذه العناصر وأية عناصر أخرى لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا التي تبقى بعد تولي الحكومة الجديدة للسلطة.

وتشكر نيوزيلندا جميع أفراد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا لالتزامهم وتفانيهم في أداء المهام العديدة المناطة بهم بمقتضى ولاية السلطة الانتقالية. وتهنئ بوجه خاص الممثل الخاص للأمين العام، السيد أكاشي، وقائد قوة سلطة الأمم المتحدة الانتقالية، الجنرال ساندرسون لدورهما في الأداء الناجح لمسؤوليات سلطة الأمم المتحدة الانتقالية.

وفي حين توشك الحكومة الجديدة لكمبوديا على تولي السلطة، فإن جوانب كثيرة من تركة كمبوديا من الاقتتال والقمع لا تزال قائمة. وكما أشار الأمين العام في آخر تقرير قدمه (S/26360)، فبالرغم من التحسينات الكبرى التي طرأت على الهياكل الأساسية إبان الشهور الـ ١٨ الماضية، مازال هناك ثمة حاجة للقيام بـ "إعادة إعمار ضخمة" في جميع أرجاء البلاد. ومازال لتطهير الألغام أولوية ملحة. ولا يزال هناك الكثير مما لا بد من القيام به بغية إعادة ادماج اللاجئين والمشردين. ولا بد من إعادة إرساء النظام القانوني واتخاذ تدابير من أجل ضمان احترام حقوق الانسان.

وبعبارة أخرى، فبينما يكمن مستقبل كمبوديا أساسا في أيدي الشعب الكمبودي، فإن نهاية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية لا تعني نهاية المشكلة الكمبودية أو نهاية مشاركة الأمم المتحدة في كمبوديا، وفقا لرغبات الحكومة الكمبودية الجديدة. وهذه أيضا مسألة لا بد أن يعالجها مجلس الأمن عما قريب، بالتشاور مع بلدان المنطقة. وفي ذلك الصدد، ترحب نيوزيلندا بمبادرة تشكيل فريق عامل، يشمل بلدان المنطقة، لبدء العمل على بيان أكثر شمولا بشأن وجود الأمم المتحدة في فترة ما بعد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية.

الرئيسة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للولايات المتحدة.

تشعر الولايات المتحدة بالتشجيع إزاء التقدم المحرز صوب السلام والمصالحة الوطنية في كمبوديا تحت قيادة صاحب السمو الملكي الأمير نورودوم سيهانوك. ونتطلع إلى قيام الجمعية التأسيسية في

المستقبل القريب باعلان دستور يتسق ومبادئ النظام الديمقراطي التعددي الليبرالي على النحو المبين في اتفاقات باريس.

وإن الأفراد البواسل الذين شاركوا في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، والذين جاد بعضهم بأرواحهم في الجهد الدولي للعودة بكمبوديا إلى مجتمع الدول، وكذلك البلدان التي ساهمت بسخاء في هذا الجهد، يستحقون منا الشكر والثناء. وإن بامكان سلطة الأمم المتحدة الانتقالية والمجتمع الدولي أن يفخرا فخرا كبيرا بما تحقق في كمبوديا. لقد كانت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية مثالا مضيئا على الطريقة التي يمكن بها لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلم أن تعيد السلام والأمل إلى أمة ممزقة.

وفي تموز/يوليه، قمت بزيارة كمبوديا، وقصة حفظ السلم هي أن سفيرة أمريكية، بعد أن تم اطلاعها على الوضع من جانب قائد استرالي، استقلت طائرة هليكوبتر روسية لاستعراض قوات يابانية على حدود كمبوديا وفييتنام . وأعتقد أن التزام المجتمع الدولي بكمبوديا كما تمثل في عملية سلطة الأمم المتحدة الانتقالية ينبغي الاضطلاع به أيضا في مرحلة ما بعد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية.

ومع أن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية على وشك الانتهاء من مهمتها، فإن مسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة كمبوديا لم تنته بعد. وإحدى الطرق لمعالجة هذه المسؤولية تتمثل في الاجتماع القادم للجنة الدولية لإعادة إعمار كمبوديا الذي سيعقد في باريس، حيث ستتاح الفرصة للبلدان المعنية لمعالجة الاحتياجات العديدة الملحة في مجال إعادة التأهيل والتعمير. ونأمل أن المشاركين في هذا الاجتماع سيأتون وهم على استعداد لمعالجة هذه الاحتياجات بطريقة ملموسة وسخية.

وعلى المجتمع الدولي أيضا مسؤولية أن يكون مستعدا لمساعدة الحكومة الكمبودية الجديدة في مجالات من قبيل ازالة الألغام؛ وحماية وتعزيز حقوق الانسان؛ وتشجيع السلم والاستقرار. وتعتقد الولايات المتحدة أنه مازال أمام مجلس الأمن دور هام يضطلع به في هذا المجال، ونعتزم أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان قيامه بذلك.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥